الفصل الرابع

عطـــف البيان

تمهيد في العطف :

العطفُ في تركيبِ الجملةِ العربيةِ « ضربان : عطفُ بيانٍ ، وعطفُ نسق »[1].

ولكل من المصطلحين جهتان ، يشتركان في إحداهما ، وهي العطفُ ، ويفترقان في الأخرى من المصطلح ، وهي البيانُ مقابلَ النسق .

والعطفُ في اللغةِ يعني الرجوعَ إلى الشيءِ ، والانصرافَ عنه[2]، أو : بعدَ الانصراف عنه[3]، وهو الحملُ والردُّ ، يقال : عطفَ الفارسُ على قِرنه ؛ إذا حملَ عليه[4].

وكلٌّ من الرجوعِ والحملِ أو الرد يعني وجودَ سابقٍ ، وكذلك كل من نوعي العطفِ ، حيث إنهما من التوابعِ، أي: يكونان تابعيْنِ لسابقٍ عليهمت ، ويُرَدَّان إليه ، حكمًا أو معنى، وإعرابًا .

فالمتكلمُ بعطفِ البيانِ يرجعُ إلى الأولِ ـ وهو المعطوفُ عليه ـ ليوضحَه ، أو يخصصَه ، فهذا حكمٌ أو معنى .

ولكنه بعطفِ النسقِ يرجعُ إلى الأولِ لينسُقَ عليه ما جاءَ به معطوفًا بواسطة حرف ما ، حيثُ علاقتُهما في الحكمِ المسندِ إليه ، وتختلف هذه العلاقةُ باختلافِ الحرفِ العاطفِ الوسيط ، أو الرابطِ بينهما .

فعطفُ البيانِ تكريرٌ للأولِ دونَ اتحادِ اللفظين ، وذلك لزيادةِ البيانِ ، فكأنك رددته على نفسه[5].

---

(1) شرح ألفية ابن معطي ١ ـ ٧٦٨ .

(2) المعجم الوسيط ، مادة (عطف) .

(3) الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ ـ ٨٥ .

(4) شرح الجمل لابن خروف ٣١٩ .

(5) المساعد على التسهيل ٢ ـ ٤٢٣ .

أما عطفُ النسق ؛ فإنه عطفُ اللفظِ الذي جيءَ به على نسقِ الأول[1]، ويجعله سيبويه بابَ الشركة[2].

فنوعَا العطفِ يشتركان في معنى العطفِ ، والتبعيةِ التي ينتجُ عنها الاشتراكُ في تأثيرِ العاملِ في المعطوفِ والمعطوفِ عليه في النوعين .

ويجعل بعضُ النحاةِ عطفَ نسقٍ في الأصل ، فالقولُ : جاء أخوك زيدٌ ؛ أصلُه : وهو زيدٌ ، فحذف الحرفُ والضميرُ ، وأُقِيم زيدٌ مقامَه[3].

لكن بين نوعَي العطفِ فروقًا ، يمكن أن نذكرَها فيما يأتي :

١ ـ عطفُ البيان تكرارٌ للمعطوفِ عليه بواسطةِ المعطوفِ، إذْ إن الثاني مرادفٌ للأول، فكأنك عطفت الأولَ على نفسِه[4].

أما عطفُ النسق فإنه يكونُ بينَ متغايرَيْن لفظًا ومعنى ، وإن كانا مشتركيْن في علاقتِهما بالحكمِ بوجهٍ ما ، يحددُه الحرفُ العاطف .

٢ ـ لذلك فإن عطفَ البيانِ لا يحتاجُ إلى واسطةٍ بين المتعاطفَيْن ؛ لأن الثاني هو الأولُ .

أما عطفُ النسقِ فإنه يحتاجُ إلى حرفٍ بين المتعاطفيْن ، حيث إنهما متغايران ، فالثاني فيه غيرُ الأول[5]، والحرفُ الوسيطُ يحددُ علاقةَ اشتراكِهما ، أوْجهةَ نسقِهما .

ولذلك فإن النحاةَ يذكرون أن العطفَ ضربان : عطفُ بيانٍ ، وعطفُ نسقٍ ؛ لأنه إن احتاج الثاني إلى حرفٍ ؛ لكونِه مغايرًا للأولِ لفظا ومعنى فهو عطفُ النسق . وإن لمْ يحتجْ إلى حرفٍ فهو عطفُ البيان[6].

٣ ـ الغرضُ في عطفِ البيانِ « رفعُ اللَّبس ، كما في الوصف »[7]، فهو لإيضاحِ ما يجري

---

(1) الصبان على الأشموني على الألفية ٣ ـ ٨٩ .

(2) الكتاب ٣ ـ ٢٣ ، ٤٧ .

(3) المساعد على التسهيل ٢ ـ ٤٢٣ .

(4) شرح التصريح ٢ ـ ١٣٠ .

(5) شرح المفصل لابن يعيش ٨ ـ ٨٨ .

(6) شرح ألفية ابن معطي ١ ـ ٧٦٨ .

(7) أسرار العربية ٢٩٦ .

عليه ، وإزالةِ الاشتراكِ الكائنِ فيه [1]. ولهذا يجبُ أن يكونَ أحدُ الاسمين يزيد عن الآخر .

أما النسقُ فإنه يكون لإشراكِ الثاني مع الأولِ في حكمٍ مذكورٍ معه ، إشراكا من جهةٍ معنويةٍ معينةٍ خاصةٍ بحرفِ العطفِ المذكور ، سواء أكانت علاقةَ الإشراكِ ، أم التعقيبِ ، أم التراخي ، أم النفي ، أم الإضرابِ ... أم غيرِها . فالغرضُ من عطفِ النسقِ الاختزالُ ، أو الاقتصادُ في اللفظ.

٤ ـ من الفرق السابق نلمس أن البيان من قبيل الإطناب ، أما النسق فهو من قبيل الحذف ، أو الاقتصاد والاختزالِ ، أو الاختصار ف[2].

٥ ـ عطفُ البيانِ يكونُ بالأسماءِ الصريحةِ غيرِ المأخوذةِ من الفعلِ ، كالكُنَى والأعلام .... [3]. أي : يكون في الأسماءِ الجامدة .

أما عطفُ النسقِ فإنه يكون بكل الأسماءِ والأفعالِ ، والجملِ ، وأشباهِ الجمل ، ويكونُ من المفرداتِ والمركباتِ .

٦ ـ المعطوفُ والمعطوفُ عليه في البيانِ يشتركان في حكمٍ واحدٍ مذكورٍ ، ولا يحتملُ تقديرَ غيرِه .

أما هما في عطفِ النسقِ فقد يشتركانِ في الحكمِ المذكورِ ، وقد يتغيرُ حكمُ المعطوفِ عن الحكمِ المنسوبِ إلى المعطوفِ عليه ، ويحددُ ذلك حرفُ العطفِ المذكورِ ، فلكل حرفٍ في عطفِ النسقِ دلالتُه الخاصةُ به ، وتنسحبُ هذه الدلالةُ على المتعاطفين .

٧ ـ « لا خلافَ في موافقةِ عطفِ البيانِ متبوعَه في الإفرادِ والتثنيةِ والجمع ، والتذكيرِ والتأنيثِ ، ويتوافقانِ أيضًا في التعريفِ والتنكير »[4] .

أما المتعاطفان في النسقِ فلا يلزمُ ذلك فيهما ، لكنهما يجب أن يتوافقَا معنويًا ، وجنسًا لفظيا غالبا ، دون اشتراطِ موافقتهما عددًا أو نوعًا .

---

(1) شرح الفصل لابن يعيش ٣ ـ ٧١ .

(2) شرح ألفية ابن معطي ١ ـ ٧٧٣ .

(3) شرح المفصل لابن يعيش ٣ ـ ٧١ .

(4) شرح التسهيل ٣ ـ ٣٢٦ .

٨ ـ « عطفُ البيانِ تابعٌ كالنعتِ في المعنى ، وكالبدلِ في اللفظِ .. »[1]، أما النسقُ فإنه يخالفُ سائرَ التوابعِ ؛ لأنه الذي يختص بوجودِ واسطةٍ بين المتعاطفينِ .

٩ ـ البيانُ جملةٌ واحدةٌ ، أما النسقُ فجملتانِ على الوجهِ الأرجح ...

١٠ ـ يختلفان في توجيهِ النحاةِ للعاملِ في كلٍّ من البيانِ والنسقِ ، وينبعُ هذا الخلافُ من خلالِ طبيعةِ التركيبِ في كل منهما .

عطف البيان اصطلاحا :

يسمى عطفَ البيان؛ لأنه تكرارٌ للأول بمرادفِه لزيادةِ البيان، فكأنك عطفتَه على نفسِه[2].

وهو تابعٌ غيرُ صفة يُؤتى به لبيانِ الأول ، حيثُ يوضحُه أو يخصمه ، فغيرُ الصفةِ مُخرج للصفةِ ، والبيان توضيح لإخراجِ باقي التوابع . لأنه ليس فيها ما يوضح متبوعَه غيرَ الصفة .

أما الفارقُ بينَ الصفةِ وعطفِ البيانِ أن الصفةَ لا تكونُ إلا بالمشتق ، أو ما في معناه ، أو ما يؤولُ به، أما عطفُ البيانِ فإنه يكون بالأسماءِ الجامدةِ من الأعلام والكُنى والألقابِ ونحوِها .

ومنه قولُ عبد الله بن كيسبة :

أقسَمَ باللهِ أبُو حفصٍ عمر ... ما مسَّها من نَقْبٍ ولا دَبَر[3]

(عمر) الاسمُ العلمُ بيانٌ للكنيةِ أبي حفصٍ .

ومن النحاةِ من يرى أن عطفَ البيانِ لا يكونُ إلا بالأعلام .

وإنما سمي عطفَ بيان ، ولم يقل إنه نعت ، لأنه اسمٌ غيرُ مشتق من فعل ، ولا هو حليةٌ ولا ضربٌ من ضروبِ الصفات ، فعدلوا عن تسميتِه نعتا ، وسمَّوْه عطفَ البيان ، لأنه

---

(1) شرح الجمل للخفاف ٣١٩ .

(2) ينظر: شرح التصريح ٢ ـ ١٣١ .

(3) شرح ابن يعيش ٣ ـ ٧١ / شرح شذور الذهب ٤٣٥ / شرح التصريح ١ ـ ١٢١ ، ١٣١ / الصبان على الأشموني ١ ـ ١٢٩ .

للبيانِ جيءَ به [1]،ويجوزُ في النعتِ القطعُ ، ولا يجوزُ في عطفِ البيانِ . والنعتُ يكونُ للمعرفةَ والنكرةِ ، أما عطفُ البيانِ فلا يكونُ إلا للمعارفِ .

ملحوظة :

إن عكست في رتبةِ النعتِ ومنعوتِهِ فإن النعتَ يكونُ عطفَ بيانٍ ، تقولث : ألقى محمدٌ الخطيبُ كلمةً . (الخطيب) نعت مرفوع ، فإذا قلت : ألقي الخطيبُ محمدٌ كلمةً ؛ كان (محمدٌ) عطفَ بيانٍ ، وقد يكونُ بدلًا .

ومنه : أقبلَ محمد المدرس . وأقبل المدرس محمد . جاري عليٌّ التاجرُ ، وجارِي التاجرُ عليٌّ ...

قضية المطابقة :

عطفُ البيان يوافق متبوعه فيما يوافقُ فيه النعت منعوتَه ، وذلك في الجنسِ (التذكير والتأنيث) ، وفي التعيين (التعريف والتنكير) ، وفي العدد (الإفراد والتثنية والجمع) ، وفي (الرفع والنصب والجر) . ومنه قوله تعالى:﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾ [إبراهيم] . ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة:٩٥] .

من النحاةِ من يجعلُ عطفَ البيان في المعارفِ لا غير ، وبذلك فإن كلا من (صديد ، وطعام) بدلق على رايهم لأنهما في النكرات ، ولكن يرى الكثيرون أنه يجوز أن يكونا نكرتين ؛ لأن النكرةَ تقبلُ التخصيصَ بالجامد ، كما تقبل المعرفةُ التخصيصَ به [2] .

ولا يشترطُ رتبةُ المعارفِ في عطفِ البيانِ على الوجهِ الأرجح ، حيثُ يشترطُ جماعةٌ كونَه من متبوعِه[3]، وعارضهم في ذلك جماعة آخرون[4]، ومنه ما ذكره سيبويه :(يا هذا ذا الجمة) ؛ من أن ذا الجمة عطفُ بيانٍ أو بدلُ ، واسمُ الاشارة أعرفُ منه[5] .

---

(1) ينظر : شرح عيون الإعراب ٢٣٤ .

(2) ينظر شرح الكافية الشافية : ٣ـ ١١٩٤ .

(3)ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ ـ ٢٩٤ / الكواكب الدرية : ٢ ـ ١٠٣ .

(4) شرح التصريح : ٢ ـ ١٣٢ .

(5) الكتاب : ٢ ـ ١٨٩ ، ١٩٠ .

وجوانب المطابقة هذه متفق عليها بين النحاة ، ولذلك فإنهم يرودن الزمخشري في جعله (مقام) عطف بيانٍ على (آيات) في قوله تعالى : ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾[آل عمران:٩٧]. وتكون (مقام) مبتدأً ، خبرُه محذوف ، والتقديرُ: منها مقامُ إبراهيم ، و (من دخله) معطوف عليه[1]، وقد يكون (مقام) خبرًا محذوفَ المبتدإِ ، والتقديرُ : هو مقام ، وقيل : (مقام) بدل[2].

بين عطف البيان والبدل[3]:

يفترقُ عطفُ البيانِ عن البدلِ في أمور ، هي :

ـ قد يكون البدل نكرة اتفاقا ، لكن عطف البيان يكون معرفةً على الوجه الأرجح، ويجيز قوم كونَه نكرة .

ـ يكون البدلُ في المشتق وغيرِ المشتق ، أما عطفُ البيان فلا يكون إلا في الجامدِ عند أكثرِ النحاة .

ـ البدلُ هو المقصود من حيثُ المعنى ، أما في عطفِ البيان فإن المتبوعَ هو المقصود .

ـ لا يشترطُ في أن يوضحَ الأولَ ؛ لأنه بدلٌ منه فقط ، أما عطفُ البيان فيشترط فيه إيضاحُ الأول ، فإذا أتيت باسم ليس فيه إيضاحٌ لمتبوعه فهو بدل .

ـ لا يكونُ عطفُ البيان مضمرًا ولا تابعًا للمضمر ؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق ، أما البدلُ فإنه يكون تابعا للمضمرِ باتفاق ، نحو قوله تعالى : ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ [مريم:٨٠] ، فما بدل من الهاء بدل اشتمال ، أي : نرث قوله ، وفيه وجه آخر وهو إعرابُه مفعولا به ، والتقرير : نرث منه قولَه . وكذلك في قولِه تعالى : ﴿إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف:٦٣]. المصدر المؤول (أن أذكره) بدل من الهاء في أنسانيه ، والتقدير : ما أنساني ذكره .

---

(1) ينظر: الكشاف ١ ـ ١٥٥ .

(2) ينظر : الإملاء ١ ـ ١٤٤ .

(3) ينظر: مغني اللبيب ٢ ـ ٧٩ .

ـ لا يكونُ عطفُ البيان جملةً ولا يتبعُ جملةً ، ولا فعلا ، لكن ذلك جائزٌ في البدل ، عند من يجعل جملةَ (أن) ومعموليها بدلًا من (ما) في قوله تعالى : ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴿٤٣﴾﴾ [فُصِّلَت] ، و (ما) في تأويل مصدر ، وهو نائبُ فاعلٍ ، في موضعِ رفعٍ .

وبدل الجملة في قوله تعالى:﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [الشعراء] .

ـ لا يكون عطفُ البيانِ بلفظِ المتبوع ، لكن ذلك جائزٌ في البدلِ عند قومٍ بشرط أن يفيدَ الثاني زيادةَ بيان ، وجعلون منه قراءةَ يعقوب قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الجاثية] . بنصب (كل) الثانية ؛ حيث اتصل بها سببُ الجثو .

ـ هذا إلى جانب ما يذكرُ من المواضع التي يجبُ فيها عدمُ احتسابِ عطفِ البيانِ بدلَ كل من كل ، فهي مواضعُ افتراق .

إحلال البدل أو عطفِ البيانِ محلَّ الآخر منهما :

ليس كلُّ بدل يصح أن يكونَ عطفَ بيان ، لكن يجوزُ في عطفِ البيان أن يكون بدلًا : (بدل كل من كل) إلا في موضعين :

أولهما : عدم الاستغناء عنه ، ذلك لأن البدلَ في نيةِ تكريرِ العامل ، فكأن البدلَ والمبدلَ منه في حكم جملتين ، فغذا قلت : هند قام زيد أخوها ، حيث (هند) مبتدأ ، خبره جملة (قام زيد أخوها) ، والرابط الهاء في (أخوها) ، فلو كان بدلًا لأصبح كأنه جملةٌ غيرُ جملةِ الخبر ، وتخلو جملةُ الخبرِ من الضمير ، وهو ممتنع ؛ لذا وجب جعلُ التابعِ عطفَ بيان ؛ ليكونَ من جملة الخبر ، حيث يحمل العائدُ الرابطُ بين البملتدإِ وجملة الخبر .

وكذا جملةُ الصلة وجملةُ الصفقةِ وجملةث الحالِ لضرورةِ وجودِ الرابطِ بها .

تقولُ : زيدٌ جاء الرجلُ أخوه . احترمْنا الأمَّ تلتزمُ فاطمةُ وزينبُ وسميةُ بناتُها ، فيكون أخوه وبناتها عطفَ بيان .

فإذا أردت البدلَ وعطفَ البيانِ قلت : زيدٌ جاء أخوه محمدٌ ، احترمنا الأم تلتزم بناتُها فاطمةُ وسميةُ وزينب وسميةُ .

وتقولُ : إنه صديقي الذي قابلْنا محمودًا أخاه . إنه صديقي الذي قابلْنا أخاه محمودًا . إنه صديقٌ أعجبتُ بمحمدٍ خالهِ ... أعجبتُ بخالِه محمدٍ .

والآخر : إن امتنع إحلالُ الثاني محلَّ الأول ، وهذه تتلاءم مع فكرةِ أن البدلَ في نيةِ تكرارِ العامل ، فإا لمْ يصحَّ تكريرُ العامل ، أي : لم يصحَّ إحلالُ التابعِ محلَّ المتبوعِ لا يلزمُ الفصلُ بينهما في جملتين ، وجب أن يكونَا في جملةٍ واحدة ، وبهذا يكون التابعُ عطفَ بيانٍ بالضرورة ، ويمتنعُ أن يكونَ بدلا في أسلوبين :

الأول منهما : اسم الفاعل المعرف بالأداةِ المضافِ إلى المعرف بها إذا أتبعا باسمٍ ليس معرفا بها ، نحو : هذا الضاربُ الرجلِ زيدٍ ، فزيد عطف بيان بالضرورةِ دونَ البدلية ، لأن البدلَ يباشرُه العامل ، ولو جعلته بدلًا لكان التقدير : هذا الضارب زيد ، وهو ممتنعٌ حيثُ إضافةُ ما فيه (أل) إلى الخالي منها .

ومنه قولُ المرارّ الأسدي :

أنـا ابـنُ التـاركِ البكـريِّ بـشرٍ ... عليـه الطـيرُ ترقبُـه وقُوعـا[1]

حيثُ يتعينُ كونُ (بشر) عطفَ بيان للبكري ، ولا يجوزُ أن يكونَ بدلا ؛ لأن البدلَ في نيةِ إحلالهِ محل الأول ، ولا يجوز أن يقالَ : (أنا ابن التارك بشر) .

والثاني منهما : في النداءِ ، في نحو : يا زيدُ الحارثُ ، تعين في الحارثِ أن يكونَ عطفَ بيانٍ ، إذ لو احتسبته بدلًا لكان التقديرُ: يا الحارث ، وهذا لا يجوزُ ؛ لأن أداةَ النداءِ و (أل) لا تجتمعان في مثل هذا الموضع .

وكذلك في قولِ طالبِ بن أبي طالب :

أيـا أخوَيْنـا عبـدَ شـمسٍ ونَـوْفَلا ... أُعِيـذُكما بـاللهِ أن تُحـدِثَا حَرْبَـا[1]

---

(1) الكتاب ١ ـ ١٨٢ / التبصرة والتذكرة ١ ـ ١٨٤ / شرح ابن يعيش ٣ ـ ٧٢ / المقرب ١ ـ ٢٤٨/ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ ـ ٢٩٦ / شرح التصريح ٢ ـ ١٣٣ / الصبان على الأشموني ٣ ـ ٨٧ .

فعبد شمس ونوفل يتعين كونُهما عطفَ بيان على أخوينا ، إذ لو إحتسبا بدلًا لكان التقدير : أيا عبدَ شمس ونوفلا ، بنصب (نوفل) ، وهو غيرُ جائز ، لأن (نوفلا) علمٌ ، إذا نودى وجب بناؤُه على الضم .

ـ وإذا قلت يا غلامُ زيدُ : ببناءِ الأول على الضم ؛ لأنه منادى نكرةٌ مقصودة ، فإذا جعلت الثاني عطفَ بيان جعلته مرفوعًا أو منصوبًا مع التنوين ؛ لأنه غيرُ منادى .

وإن جعلتَه بدلًا تعينَ بناؤُه على الضمِّ ؛لأنه على النداء .

ـ وإذا قلت : يا أخانا زيدًا : تنصبُ وتنونُ إذا أردت عطفَ البيان ؛ لأنه غيرُ منادى ، وإذا أردت البدلَ تضمُّه بدونِ تنوينٍ ؛ لأنه منادى [٢] .

ـ إذا قلت : جاء أخوك زيدُ .

فإن كان لك أخٌ واحدٌ فالتابع بدلٌ.وإن كان لك أكثرُ من أخٍ فالتابعُ عطفُ بيان[٣] .

ـ ومن مواضعِ عدمِ إحلالِ الثاني محلَّ الأول فيكون من عطف البيان لا البدل ما يأتي[٤]:

ـ قولك : يا أيها الرجلُ غلامَ زيد ، (بنصب غلام) ، ويا ذا الرجلُ غلامَ زيد .

ـ القول : بأي الرجلَيْنِ زيدٍ وعمرٍو مررت .

ـ القول : كلا أخَوْيك زيدٍ وعمرٍو جاء ، وذهبَتْ كلتا أُخْتَيْك : هند ودعد .

ـ قول الشاعر :

لقائـــل يـــا نـــصرُ نـــصرٌ نـــصرًا

ببناءِ الأولِ على الضم لأنه منادى علمٌ مفردٌ ، وتنوين الثاني رفعا ؛ لأنه عطفُ بيانٍ للمنادى على اللفظ ، وتنوين الثالث نصبا ، على انه عطفُ بيانٍ للمنادى على المحل .

ـ القول : جاء هذا الرجلُ عمرٌو . حيث لا يجوزُ إحلالُ عمرو محل الرجل بعد اسمِ الإشارة .

ـ القول : يا زيدُ هذا ، فلا ينادى الاسمُ المبهمُ عند قومٍ من النحاةِ .

---

(1) شرح ابن الناظم ٥١٧ / الجامع الصغير ١٩٢ / شرح التصريح ٢ ـ ١٣٢ / الهمع ـ ١٢١ / الصبان على الأشموني ٣ ـ ٨٧ .

(2) ينظر: شرح عيون الإعراب ٢٣٥ .

(3) شرح القمولي على الكافية ٢ ـ ٥١٢ .

(4) شرح التصريح ٢ ـ ١٣٣ .